Received: 28/3/2021 Accepted: 18/4/2021 Published: 2021

النشاط السياسي التفاوضي مع بريطانيا والاسهامات الدستورية لمحمد عثمان وموقفه ما بعد الثورة المصرية 1950-1957

أ.م.د. سرمد عكيدي فتحي
الجامعة العراقية/ كلية التربية/ قسم التاريخ
sarmed.f@gmail.com
07903363926

مستخلص البحث:

جرت المفاوضات السياسية بين مصر وبريطانيا لأكثر من العام والنصف (آذار 1950-تموز1951)، وقد برز خلالها دور محمد عثمان بصورة واضحة في هذه المفاوضات باعتباره وزيراً للخارجية المصرية وممثلاً عن الجانب المصري في التفاوض، والذي تمسك بمبدأ وحدة وادي النيل والجلاء البريطاني عن مصر طول مدة المفاوضات، وكما برزت جهوده القانونية في اعادة صياغة دستور عام 1953 في مصر بعد تكليفه بان يكون أحد أعضاء لجنة تقييم الدستور .

الكلمات المفتاحية: النشاط السياسي، بريطانيا، الدستورية، محمد عثمان، الثورة المصرية.

المقدمة

سارت جميع المفاوضات المصرية البريطانية ولأكثر من نصف قرن بطرق واتجاهات متعددة ومتعثرة دون الوصول الى نهايات موفقة للجانبين. وواحدة من هذه المفاوضات هي التي جرت في عهد وزارة مصطفى النحاس السابعة الذي بدوره قام بتكليف محمد عثمان وزير الخارجية المصرية لبدء المفاوضات مع بريطانيا عام 1950-1951.

أهداف الدراسة:

أخذت الدراسة على عاتقها أهداف عدة، وفي مقدمتها التطرق الى المفاوضات السياسية مع بريطانيا والتي جرت بين محمد عثمان وزير الخارجية المصري مع بريطانيا، والتي أستمرت قرابة العام والنصف منذ آذار/مارس 1950وحتى يوليو/تموز 1951، ومن ثم معرفة أسهامات محمد عثمان الدستورية والقانونية في اعادة صياغة دستور عام 1953 في مصر والتعريج الى ظروف اعتقاله وانتهاء نشاطه السياسي عام 1957.

فرضية الدراسة:

أنطلقت الدراسة من فرضية أن شخصية محمد عثمان لها باع طويل في ادارة المفاوضات مع بريطانيا بدءاً من مشاركته في مفاوضات النحاس – هندرسون ومفاوضات النحاس- لامبسون و من ثم دوره الأكبر في مفاوضات عام 1950-1951، وطموحه في تطبيق منال الشعب المصري بالحفاظ على وحدة وادي النيل ومبدأ الجلاء البريطاني .

محددات الاطار الزمني للدراسة:

تم تحديد الاطار الزمني للدراسة من خلال تتبع نشاط محمد عثمان السياسي والقانوني حتى ظروف أعتقاله وأنهاء عمله السياسي (1950-1957)، ولطبيعة الموضوع تم أستخدام المنهج الوصفي للأحداث والتحليلي للدراسة .

أولاً: محمد عثمان ومسار المفاوضات المصرية البريطانية (1950-1951):

بعد أجراء الانتخابات النيابية في مصر في 3 كانون الثاني(يناير) عام 1950، فاز حزب الوفد[1] بأغلبية ساحقة [2] وعكست نتيجة الانتخابات تعبيراً شعبياً عن الرغبة في عودة الوفد إلى دفة الحكم الذي أقصي عنه منذ عام 1944 [3]. وقد عهد الملك فاروق[4] لمصطفى النحاس[5] بتأليف الوزارة الوفدية، وفي 12 كانون الثاني(يناير) عام 1950 تألفت الوزارة الوفدية السابعة [6] وكانت غير منسجمة الاغلبية فيها للجناح اليمني المعتدل أمثال فؤاد سراج الدين[7] سكرتير حزب الوفد، وبعض شباب الوفد القدماء الذين أحتفظوا بتقاليد الدعوة الوفدية من اجل الاستقلال والدستور فضلاً عن إفساح المجال أمام الشباب المتنور من الذين يحملون ثقافة علمية وفكرية لمواجهة مطالب الشعب في الأصلاح والتجديد، وكان من ضمنهم محمد عثمان[8] الذي عهد اليه النحاس لتولي حقيبة وزارة الخارجية [9] . تحفظ الملك فاروق على ترشيح محمد عثمان لمنصب وزير الخارجية بسبب مواقفه السابقة تجاه الحكومة عندما كان طالباً في البعثة الدراسية[10] في فرنسا ولذلك برر الملك تحفظه على قلة خبرته في ادارة الشؤون الخارجية، الا ان مصطفى النحاس حاول اقناع الملك مشيراً الى خبرة محمد عثمان التي امتلكها منذ ان كان ووكيلاً للخارجية، وان الخارجية بحاجة الى خبرته وشجاعته وانه سيقف الى جانبه وسيعمل على ارشاده [11] . تولى محمد عثمان وزارة الخارجية في 16 كانون الثاني (يناير) عام 1950، واخذ على عاتقه مهمة المفاوضات مع بريطانيا بعد ان حدد اربع طرق لذلك، اولها أجراء المفاوضات مع بريطانيا وثانيها اللجوء الى مجلس الامن وثالثها اللجوء الى الجمعية العامة ورابعها عرض القضية على محكمة العدل الدولية للفصل فيها[12]، وأستكمالاً لهذه الاجراءات أرسل محمد رساله الى ارنست بيفن (Ernest Bevin) وزير الخارجية البريطاني حدد فيها الاسس التي في اطارها مطالبة الحكومة المصرية الدخول في مفاوضات مع الجانب البريطاني، والتي تتمثل في جلاء القوات البريطانية عن الاراضي المصرية والتاكيد على وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري مشيراً الى حاله تطور الوعي القومي لدى ابناء مصر، وذكر في نهايه رسالته ان مصر تنتظر الرد بسرعة، لان الراي العام المصري في غاية القلق بسبب عدم التوصل الى حل لقضيتة الوطنية ومصير السلام في الشرق الاوسط[13]. ردت الحكومة البريطانية على المذكرة المصرية في 7 ايار(مايو) عام 1953 على أجراء المفاوضات مع رئيس هيئة الاركان البريطاني (وليم مارشال سلم) (William Slim)[14] بعد وصوله الى القاهرة على ان تجرى المباحثات باقل ما يمكن من العلانية كتمهيد لمباحثات اخرى مع السفير البريطاني في القاهرة رالف ستفينسون (Sir Ralf Steven Son)[15] ولم يتم التلميح في الرد البريطاني الى اي شيئ عن كلمة الجلاء ووحدة وادي النيل، وتذرعت بريطانيا بان اساس التفاوض مع مصر يجب ان يدخل في أطارها وفق اعتبارات الموقف الدولي، والمسائل الاستراتيجية من وجهة نظر بريطانيا الخاصة بالدفاع عن الشرق الاوسط، كما ان الترتيبات العسكرية

التي أستهدفت بريطانيا تحقيقها في مصر او منطقة الشرق الاوسط التي كانت قائمة على نظرية الفراغ التي استخدمتها الدول الاستعمارية لتبرير احتلالها العسكري للدول الاخرى[16] .

وصل المارشال سليم الى القاهرة في 5 حزيران (يونيو) عام 1950، واكتفى محمد عثمان استطلاع وجهة النظر البريطانية بشأن القضية الوطنية المصرية، والتي بين من خلالها الجانب البريطاني أساس تفاوضه بحدود تركيزه على فصل بين المسألة العسكرية والمسألة السياسية، وان على الدول في هذه المرحلة ان تتعاون فيما بينها لرد خطر المد الشيوعي السوفيتي، وهذا لايتم الأ بتنازل مصر عن بعض سيادتها، وقبول تواجد القوات البريطانية على ارضه، وعقد أتفاق عسكري دفاعي بريطاني مصري يكفل لمصر سلامتها، ولن ينفع مصر موقف الحياد [17]، وعلى مايبدو حاول وليام سلم اقناع محمد عثمان بالدخول في حلف الدفاع المشترك عن مصر بشرط بقاء القوات البريطانية في مصر[18]، فأجاب محمد عثمان على ذلك المبرر البريطاني بشأن الخطر الشيوعي قائلاً: **" ان الشعب المصري يفهم جيداً حقيقة الاحتلال البريطاني الواقع على أرضه وان اي خطر آخر لاينسيه هذه الحقيقة"** [19] .

أنتهت الجلسة ولم تثمر عن شيء مقنع لمحمد عثمان بل وصلت المفاوضات الى طريق مسدود، وشعر بانه لافائدة من استمرار المفاوضات، الا ان انقطاع المباحثات في هذه المرحلة المبكرة معناها أقالة حكومة الوفد التي أقصيت من اخذ دورها السياسي منذ مدة، لذا رأى محمد عثمان بضرورة التشاور مع النحاس بالأستمرار بالمحادثات مع الجانب البريطاني عن طريق السفير البريطاني في القاهرة رالف ستيفنسون (Ralph Stevenson)[20]. أستأنفت المباحثات من جديد برئاسة محمد عثمان مع رالف ستيفنسون، وكان أولى جلساتها في 8 تموز (يوليو) عام 1950، ذكر محمد عثمان الاسباب الي ادت الى تأزم العلاقات المصرية - البريطانية، وأكد على ثلاثة أسباب اولها: حرص بريطانيا على ان تبقى مصر عاجزة عن الدفاع عن نفسها فيكون سبباً مباشراً لبقاء القوات البريطانية على الاراضي المصرية، وثانياً: رفض بريطانيا الاعتراف بوحدة وادي النيل، وثالثاً: تعمد بريطانيا باقامة دولة (اسرائيل) على الحدود المصرية كي تكون شوكة في جنب مصر. واقترح على الجانب البريطاني في ذات الوقت نقل القوات البريطانية من قناة السويس الى غزة [21]، فاجابه ستيفنسون على الفور على اقتراحه الاخير قائلاً "استحالة نقل القوات البريطانية من قناة السويس الى غزة الا اذا عقد صلح بين مصر (واسرائيل)، وهذا ماترفضه السياسة المصرية ولايمكن ان يقبله الرأي العام في مصر" [22] .

بدأ محمد عثمان بطرح قضية جلاء القوات البريطانية والى تأكيده بعدم الحاجة لبقاء سلاح الجو البريطاني في وقت السلم مع امكانية عودة الطائرات البريطانية في حال نشوب حرب، الا ان السفير البريطاني رفض هذا المقترح، كما ان اعداد القوات البريطانية المتواجدة في مصر لايمكن تقليلها أو سحبها [23] . أظهر محمد عثمان عدم تفاؤله من المفاوضات، وإن بريطانيا غير راغبة بالجلاء والأعتراف بالمطالب المصرية، فأعرب عن قلقه وعن انحراج حكومة الوفد أمام مجلس النواب المصري في وقت أنعقاده لبيان نتائج المفاوضات التي يتطلع اليها الشعب المصري بحفاوة كبيرة [24].

تشدد محمد عثمان في مواقفه تجاه محادثاته مع ستيفنسون، فقد طلب الاخير بالعودة الى مصر وعرض مواقف ووجهات نظر الجانبين، مؤكداً ان حكومة الوفد قادرة على اقناع الرأي العام

المصري بالدفاع المشترك وبقاء القوات البريطانية في مصر فرد محمد عثمان قائلاً : **" ان كل ما تفاوض به الجانب المصري وكل اقتراحاته وما تم عرضه لا تمثل وجهة نظرته الشخصية، بل هي ايضاً وجهة نظر كل ابناء الشعب المصري، وان جميع المواقف البريطانية تدل على عدم رغبة بريطانيا بانجاح المفاوضات، وأن الرأي العام المصري الذي افشل المفاوضات السابقة هو من يقف ويساند حكومة الوفد ويؤيدها"** [25] . ألتقى محمد عثمان في 28 ايلول(سبتمبر) عام 1950 وزير الخارجية البريطاني المستر بيفن (Mr.Bevien) على غرار انعقاد مؤتمر الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة في نيويورك، ولم يحدث أي تقارب في وجهات النظر، بل حاول بيفن اقناع محمد عثمان بقوله **"ان بريطانيا لا تستطيع ان تتحمل مسؤولية الدفاع عن مصر والشرق الاوسط"**، في الوقت الذي تصر فيه مصر على الا يكون هناك أي اشتراك للقوات البريطانية في اعداد وسائل الدفاع في وقت السلم، مشيراً الى ان هناك الكثير من المصريين يطالبون بريطانيا البقاء في مصر، وان التشدد يأتي من قبل الساسة المصريين [26]، على هذا الأساس بين محمد عثمان مرة اخرى لمستر بيفن ان ما قدمته مصر من تنازلات اثناء المفاوضات كافية لتقريب وجهات النظر بين الطرفين ومن بينها قبول مصر معاهدة دفاعية مشتركة مع بريطانيا والسماح للقوات البريطانية بالعودة الى القناة في وقت الحرب مشيراً الى ان مدة عام واحد هي مدة كافية لجلاء القوات البريطانية الا ان اللقاء انتهى دون الحصول على اي اتفاق بينهما [27] . اشار محمد عثمان على حكومة الوفد أثناء عودته الى مصر ، بضرورة توضيح ما جرى من مفاوضات مع البريطانيين امام مجلس النواب، وعليه في 16 تشرين الثاني(نوفمبر) عام 1950 ، أوضح مصطفى النحاس في خطاب العرش تهديداً بقطع المفاوضات مع بريطانيا، والعمل على الغاء معاهدة 1936 نتيجة عدم حدوث اي تقدم في المحادثات. وسمح لمحمد عثمان بالسفر مرة اخرى الى لندن في 7 كانون الاول (ديسمبر) عام 1950 لاجراء المفاوضات مع بيفن بصورة مباشرة لعله يحصل على نتيجة مرضية [28] . وجاء اول رد رسمي لحكومة بريطانيا على ما جاء في خطاب العرش المصري بان بريطانيا لا تعترف بحق مصر في الغاء معاهدة 1936 من جانبها، لان المعاهدة لا تتضمن اي بند يعطي لمصر أو بريطانيا الحق في نقض المعاهدة، ومن جانب آخر ذكرت الحكومة البريطانية بانها لاتعتزم الجلاء عن قناة السويس، وان تقرير مصير السودان هو للشعب السوداني الراغب بالبقاء تحت الحماية البريطانية [29]. وأبدى بيفن امتعاضه من تكرار كلمات الجلاء ووحدة وادي النيل التي لطالما تكررت ولازمت مفاوضات محمد عثمان ذاكراً **" ان هذا لا يشكل أساساً عملياً يمكن البناء عليه"** [30].

حاول محمد عثمان الرد على ما جاءت به الحكومة البريطانية من عقده مؤتمراً في احدى ضواحي لندن بعد شعوره بخطورة الضغط الشعبي المصري ومراقبة الرأي العام لاحداث المفاوضات ، مبيناً ان الحكومة المصرية جادة في اتخاذها السبل كافة في السير لالغاء معاهدة 1936 آجلاً أم عاجلاً، وان المرحلة التي تمر بها العلاقات بين الطرفين هي مرحلة صعبة ولا مفر من لجوء مصر الى مجلس الامن او الجمعية العامة او محكمة العدل الدولية لحسم القضية المصرية [31].

عاد محمد عثمان لاستئناف المفاوضات من جديد مع هربرت موريسون (Herbert Morrison) وزير الخارجية البريطاني الجديد بعد وفاة بيفن في 26 تموز(يوليو) عام1951 وقدم هربرت مقترحات جديدة تضمنت الآتي [32]:

1- يبدأ انسحاب القوات البريطانية من مصر على مراحل تبدأ بعد مرور عام على الاتفاق وتنتهي عام 1956 .

2- تحول القاعدة العسكرية الى قاعدة مدنية بصورة تدريجية واستبدال الموظفين العسكريين بموظفيين مدنيين ثم يعهد قيادة القاعدة بعد ذلك الى الحكومة المصرية.

3- أنشاء معاهدة دفاع مشترك بين مصر وبريطانيا على ان تزود الاخيرة مصر بالاسلحة والمعدات الثقيلة والتدريبات العسكرية .

4- موافقة مصر على ضرورة عودة القوات العسكرية البريطانية في حالة نشوب اي ظرف أو حرب طارئة دون قيد أو شرط .

رفض محمد عثمان هذه المقترحات معتقدا أنها لا تختلف عن جميع المقترحات السابقة، وانها لا تحقق المطالب الوطنية بل جاءت بما هو غير متوقع ومنها اطالة بقاء القوات البريطانية في مصر حتى عام 1956، وفي حالة الحرب ايضاً وهذا عكس ما طالبت به مصر وهو الأستقلال السياسي التام [33].

رد محمد عثمان ذلك المقترح البريطاني بمقترح باسم الحكومة المصرية في 24 نيسان(أبريل) عام 1951 أوضح فيه المطالب المصرية وهي الآتية [34]:

1- خروج القوات البريطانية عن مصر بعد توقيع الاتفاق على ان لا تتجاوز مدة الخروج عن عام .

2- تُسلم القاعدة في قناة السويس الى القوات المصرية بمجرد أتمام الجلاء .

3- وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري وتمتع السودان بالحكم الذاتي .

4- تزويد القوات المصرية بالاسلحة في اقرب وقت ممكن .

5- في حال نشوب حرب يمكن عودة القوات البريطانية للدفاع عن مصر، وحال انتهائها يتم جلاء القوات البرية والبحرية والجوية في مدة أقصاها ثلاثة أشهر .

6- اعطاء الحكومة البريطانية مدة شهر لبيان ردها الرسمي وفي حال رفض هذه المقترحات يتم اللجوء الى انهاء المفاوضات واعلان وحدة وادي النيل والغاء اتفاقيات السودان.

جاء الرد البريطاني بعد أربعة أيام بأن الحكومة البريطانية تتهم الحكومة المصرية بايفاد محمد عثمان المعروف عنه بالمتشدد ليمثلها في المفاوضات، وانها مقصرة في عملها وهو مسؤول (محمد صلاح الدين عثمان) عن فشل احداث أي تقدم في المفاوضات، وتطالب بتغيره بشخص آخر يكون أكثر مرونة في التفاوض، ثم أوضحت بخصوص المسألة السودانية قائلة "بان السودانيين هم أعرف من محمد عثمان في تقرير مصيرهم" [35] . وفي 6 تموز(يوليو) عام 1951 رد محمد عثمان على ماجاء بالرد البريطاني بعد لقاءه بالسفير البريطاني في لندن، أشار فيه الى صعوبة استمرار المفاوضات مع الجانب البريطاني الراغب في التغافل عن المطالب المصرية واعطاء الشعب المصري الاستقلال التام وانه لايمكن التفريط بالسودان، وشعر محمد عثمان بان طريق المفاوضات مسدود بين الطرفين، لذا اعلن من جانبه ان المحادثات انتهت بدون جدوى [36] .

أعرب السفير البريطاني عن شكوكه في أن محمد عثمان أعطي سلطة القرار بقطع المفاوضات مع بريطانيا، ولذا اتخذ السفير البريطاني خطوة أعلام الملك فاروق بذلك عن طريق أرسال نسخة من المحادثات والتي لوح فيها بقطع المحادثات والغاء المعاهدة، وأعتقد السفير بأن ذلك سيكون كافياً لضمان الضغط على محمد عثمان والتأثير عليه، فكان جواب الملك فاروق الى السفير البريطاني الى ضرورة اللقاء بمصطفى النحاس تجنباً للاتصال المباشر والمنفرد مع وزير الخارجية المصرية محمد عثمان [37]، الذي وصفه الأخير (بمصدق مصر) أشارة فيه الى مصدق ايران[38] الحازم في قراراته النفطية ومباحثاته مع البريطانيين التي اقتضت على الاصرار على تأميم النفط الايراني وطرد العاملين البريطانيين من ايران [39] . زادت حدة نفور الملك فاروق بصورة اكثر من محمد عثمان بعد تشدد الموقف الاعلامي الأوربي والامريكي وما آلت اليه المفاوضات الطويلة محملة الملك فاروق نتيجة الفشل، فارجع الملك فاروق ذلك الى عودة الحكومة الوفدية والى محمد عثمان لما قام به من توجيه الى السفارات المصرية في أوربا ومنها في (روما- برلين- باريس) بالأحتجاج على الصحف الاوروبية بحدود ما نشرته عن المفاوضات [40] . عاد محمد عثمان الى القاهرة يوم 15 آب(اغسطس)عام 1951، وألقى كلمة أمام مجلس النواب في 16 آب (اغسطس) من العام نفسه أوضح فيها أوجه الخلاف مع بريطانيا حول المعاهدة قائلاً " البريطانيون متمسكون بها ويدعون أننا لا نستطيع الغاءها من جانبنا وحدنا، ولكن هذا الامر مرتبط بموقف مجلس النواب وقدرته على اتخاذ القرار الوطني بالغاء معاهدة عام 1936" [41] . وجهت الانتقادات داخل مجلس النواب من قبل المعارضين لطروحات محمد عثمان ومنهم محمد حسين هيكل واصفاً أياه بالتجاوز على الأنفاق المخصص للمفاوضات التي كلفت خزينة الدولة أكثر من (175 الف جنيه) دون أن يحدث في القضية الوطنية أي تقدم، واسرع محمد عثمان الى تصحيح المعلومة المالية التي أشير اليها وذكر أن التكلفة الحقيقة وهي (10) آلاف جنيه وليس المبلغ المذكور أعلاه وانه لم ينال منها شيء على المستوى الخاص به [42].

لم تتوقف الانتقادات الموجهة الى محمد عثمان داخل مجلس النواب الى هذا الحد، بل وصل الامر الى المناداة باجراء تعديل وزاري جديد فيما يخص وزارة الخارجية بترشيح شخصية أخرى تحل محل محمد عثمان. وأمام هذه المطالبات صرح مصطفى النحاس رئيس الوزراء للصحافة بانه ليس هناك أي نية باجراء أي تغيير في منصب وزير الخارجية لان محمد عثمان يتمتع بوطنية ومهنية عالية وهو افضل شخص يتولى مناقشة ومتابعة القضية المصرية مع بريطانيا[43].

ثانياً : محمد عثمان وجهوده في أعادة صياغة الدستور لعام 1953 .

ففي أعقاب تولي محمد نجيب رئاسة الجمهورية [44]، أصدر بيان في 10 كانون الاول(ديسمبر) عام1952 تضمن إيقاف العمل بدستور عام 1923 وأستبداله بدستور جديد، "وأصبح لزاماً تغيير الأوضاع في مصر التي كادت أن تؤدي بالبلاد الى الهاوية استناداً الى دستور 1923، ولابد من أستبداله بدستور آخر يضمن للبلاد العدالة والمساواة والرخاء الاقتصادي وأصلاح الأوضاع الأجتماعية والسياسية على أن تتألف لجنة لوضع مشروع دستور جديد يتفق مع أهداف ثورة يوليو (تموز) عام 1952 ..." [45] .

في 13 كانون الثاني(يناير) عام 1953 صدر مرسوم جمهوري بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد يتفق واهداف الثورة، فتألفت اللجنة من (50) عضواً يمثلون الاغلب الاتجاهات السياسية والاحزاب والفئات ومختلف الطوائف الاخرى في مصر، وكان محمد عثمان أحد أعضاء اللجنة وممثل حزب الوفد [46] . عقدت لجنة الدستور أولى جلساتها تحت قبة البرلمان في 21 شباط (فبراير)عام 1953 بعد البيان الأفتتاحي الذي ألقاه محمد نجيب لبدء أعمال اللجنة، وتم اختيار علي ماهر رئيساً للجنة، وأنبثقت من هذه اللجنة لجنة اخرى أصغر مؤلفه من خمسة أشخاص وهم (عبد الرزاق السنهوري، ومكرم عبيد، وعبد الرحمن الرافعي وعثمان خليل والسيد صبري محمد) من أجل بدء البحث في شكل نظام الحكم [47] . برز دور محمد عثمان عندما ناقشت اللجنة مسألة علنية أو سرية عقد الجلسات لمناقشة بنود الدستور، فاعترض محمد عثمان على هذا المبدأ مشيراً على ضرورة علانية الجلسة ليتطلع الشعب المصري على أهم ما يتعلق بمستقبل البلاد وشعبها، فتم الأتفاق على أن تكون جلسات اللجان الفرعية سرية واللجان العامة علنية [48]، كما تقدم محمد عثمان باقتراح تأليف ستة لجان اخرى من باقي الاعضاء للبحث في أقسام الدستور، وقد تمت الموافقة على ذلك المقترح، تتمثل هذه اللجان في لجنة نظام الحكم والسلطتين التشريعية والتنفيذية ولجنة الحريات والحقوق والواجبات العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن لجنة تنظيم الأدارة اللامركزية ولجنة الاوضاع الأنتخابية ولجنة المبادىء الأخلاقية [49]، وتم اختيار محمد عثمان عضواً في لجنة الاوضاع الانتخابية ولجنة نظام الحكم [50] . تبنى مشروع الدستور مبدأ النظام الجمهوري النيابي البرلماني، وتكون الكلمة للشعب في اقرار ذلك النظام، والوسيلة الدستورية لمعرفة آراء الشعب تكون من خلال الاستفتاء الشعبي المباشر في جو حر وخالي من الأحكام العرفية، ويتولى قائده الثورة المصرية بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا وممارسة حق تعيين الوزراء وعزلهم، ويتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية والتنفيذية [51]. وتبنى المشروع مبدأ الحريات، فأعلن حرية الرأي والكلام وحرية الصحافة والطباعة ومنع التقييد وفرض الرقابة عليها، وأكد على حرية عقد الأجتماعات والمظاهرات وحق تأليف الأحزاب والجمعيات السياسية [52] . وعند مناقشة مسألة حق تعيين الاعضاء في مجلس الشيوخ اعترض محمد عثمان على هذه المسألة، وأكد على أن يكون التعيين بالأنتخابات، وأن تكون الهيئة الانتخابية لمجلس الشيوخ من النقابيين ومن مجالس المديريات، اذ ان هذه النقابات أو المجالس في رايه لن تكون تحت تأثير الاحزاب السياسية المتنفذة [53] . وفي الوقت ذاته أعترض محمد عثمان على مسألة السماح لمجلس النواب البت في تقرير فصل النائب، مشيراً الى أنه يمثل الشعب فلا يجوز فصله، وتقرير مصيره مجرد تقدير اغلبية المجلس[54]، كما طالب محمد عثمان كذلك بضرورة وضع الضوابط التي من شأنها حماية رئيس الجمهورية فهو رمزاً للدولة بموجب القانون، ولا يجري انتخابه عن طريق أستفتاء الشعب وانما عن طريق مجلس النواب بمجلسيه، وليست بالأقتراع المباشر [55] .

ونظراً لما واجهه الدستور الجديد، من مناقشات وجدال شارك محمد عثمان في عقد ندوة فكرية حول مضمون الدستور الجديد عام 1953 والحياة النيابية في مصر، وأشار الى أعتقاده بضرورة أنتخاب جمعية تأسيسه لمراجعة الدستور الجديد مشيراً الى وجود اختلاف بين السلطة التأسيسية والتشريعية، فالجمعية التأسيسية تمتلك السلطة لوضع الدستور، ولذا يجب ان ينتخب أعضائها ليكون

الدستور نابع عن الامة المصرية، أما السلطة التشريعية هي التي تراجع الدستور وتشرع القوانين، وعليه تتحقق فكرة أن الدستور نابع من الشعب [56] . يرى محمد عثمان أن أصلح نظام لحكم مصر هو النظام القائم على منح المزيد من الحقوق والحريات والواجبات والمناقشات وموازنة السلطات الثلاث التي لاتتوفر الا في نظام الحكم النيابي البرلماني وأن الديمقراطية السليمة في رأيه هي التي تكفل للمواطنين الحرية، في الرأي والتعبير وبها ترتقي مصر بأتجاه التقدم والنهوض العصري المطلوب [57] .

ثالثاً : ظروف اعتقال محمد عثمان ونهاية عمله السياسي في مصر عام 1957

في 5 آذار(مارس) عام 1954 أتخذت حكومة محمد نجيب قرارات عدة تمثلت باتخاذ الأجراءات اللازمة لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريقة الأقتراع المباشر خلال شهر حزيران(يونيو) 1954، لمناقشة مشروع الدستور الجديد وأقراره والقيام بمهمة مجلس النواب لحين عقد مجلس النواب الجديد، وألغاء الرقابة على الصحافة والنشر، وأطلاق سراح السجناء السياسيين وانهاء عمل محكمة الثورة المصرية[58]. والسماح بعودة نشاط الاحزاب السياسية للعمل [59] .

شارك محمد عثمان بصفة عضواً لمناقشة مشروع الدستور الجديد في الاجتماع المنعقد في نقابة المحامين المصرين في 26 آذار(مارس) عام 1954برئاسة نقيب المحامين عمر عمر، وقدم مجموعة من المقترحات التي تمت الموافقة عليها في نهاية الاجتماع وتتلخص بالآتي [60] .

1- الغاء الأحكام العرفية وما يترتب عليها من الافراج عن جميع المعتقلين والغاء القضاء الأستثنائي وأباحة الطعن في احكامه .

2- تشكيل حكومة مدنية من شخصيات محايدة تشرع في أجراء انتخابات نيابية حرة، وحل مجلس قيادة الثورة، وعدم السماح للجيش من الانخراط في العمل السياسي .

3- عدم أبرام أي أتفاق سياسي او عسكري مع أية دولة قبل تشكيل مجلس النواب.

4- وضع ميثاق وطني وقومي يستهدف جمع الكلمة وتنظيم الصفوف والعمل على أجلاء المحتل وأستقرار الحياة السياسية والنيابية في مصر .

وبعد أستقرار الأوضاع الداخلية في مصر تقرر تكليف جمال عبد الناصر في تولي رئاسة مجلس قيادة الثورة [61]، الذي أصدر في 5 نيسان(أبريل) عام 1954 حزمة قرارات أهمها مُحاسبة المسؤولين عن الفساد في المدة المنصرمة، وأبعادهم عن العمل السياسي، فضلاً عن حرمانهم من حقوقهم السياسية، كما قرر المجلس تطهير الصحافة [62]، وفي 15 نيسان(أبريل) عام 1954 أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بهدف تأمين الثورة، وجاء فيه على أن يُحرم من حق تولي الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية، وتولي مجالس ادارة الهيئات والنقابات لمدة عشر سنوات، كل من سبق أن تولى الوزارة في المدة من 6 شباط(فبراير) 1942 الى 23 تموز(يوليو) 1952 أو كان منتمياً الى حزب الوفد أو الأحرار الدستوريين أو السعديين، فكان من ضمن المشمولين بذلك القرار محمد صلاح الدين عثمان [63]، الامر الذي ترتب عليه خروجه من عضوية لجنة صياغة الدستور قبل موعد انتهاء العمل بها في آب(اغسطس) عام1954 [64] .

وفي أعقاب العدوان الثلاثي على مصر في تشرين الاول(أكتوبر)عام 1956 ، صدرت مذكرة اعتقال بحق مجموعة من رجال الاحزاب السياسية المصرية[65] وكان من بينهم محمد عثمان بعد توقيعهم على مذكرة سياسية قرروا فيها مطالبة جمال عبد الناصر بالتنحي عن منصبه، كون ان العدوان الثلاثي أستهدفه شخصياً حسب رايهم اكثر مما يستهدف مصر، وتم الافراج عنه في منتصف شباط (فبراير) عام 1957[66]. بقيت تحركات محمد عثمان مرصودة من قبل رجال الامن المصري حتى تم اصدار قرار من قبل الحاكم العسكري العام ورئيس الجمهورية المصرية جمال عبد الناصر باعتقال محمد عثمان ليلة 26 نيسان(ابريل)عام 1957 بتهمة اشتراكه في مؤامرة قلب نظام الحكم وشكل الحكومة في مصر بالتعاون مع مجموعة من ضباط الجيش المصري من خلال مهاجمة قصر رئاسة الجمهورية واغتيال جمال عبدالناصر والاستيلاء على مقاليد الحكم والمناداة بمحمد نجيب رئيساً للجمهورية ومحمد عثمان رئيساً للوزراء [67]. أستندت المحكمة العسكرية العليا في قرار أعتقال محمد عثمان بعد تصديق أعترافات المتهمين ومن بينهم عبد الحميد الاسلامبولي والذي عمل مديراً لمكتب محمد عثمان عندما كان الأخير وزيراً للخارجية عام 1950 [68]، وبين عبد الحميد بان محمد عثمان قد زاره في منزله وأوضح له بأن عهد جمال عبد الناصر هو عهد لكتمان الحرية وتكميم الأفواه وأوضح بان هناك عقد للنية بتشكيل جماعة من الضباط تأخذ على عاتقها مهمة أقتحام القصر الجمهوري والمناداة بمحمد نجيب لرئاسة الجمهورية والعمل على تشكيل حكومة مدنية يرأسها محمد عثمان [69] ، ولذلك أخذت المحكمة بأقوال الشاهد في التحقيق وأتهمت محمد عثمان بضلوعه في محاولة للقيام بعملية الأغتيال وقلب نظام الحكم، فأصدرت حكمها على محمد عثمان بالحبس مدة (15) عاماً مع الاشغال الشاقة بتاريخ 22 أيلول(سبتمبر) عام 1957. بقي محمد عثمان بعيداً عن أي عمل سياسي حتى وفاته على أرض مصر في 8 شباط (فبراير) عام 1991 [70] .

الاستنتاج:

1- على الرغم من جميع الجهود المبذولة من قبل وزارة الخارجية المصرية في اتمام المفاوضات مع الجانب البريطاني، إلا أن الجانب الأخير كان يحاول دائماً عرقلة المباحثات رغبةً في تحقيق المطالب الراغب بها الجانب البريطاني .

2- تمسك محمد عثمان (وزير الخارجية المصري) بحقوق مصر في السيادة والوحدة بين شطري وادي النيل .

3- أصرار محمد عثمان على عدم الفصل بين شطري القضية الوطنية (الجلاء والسودان) وأعتبارهما قضية واحدة وعدم أعطاء الفرصة للبريطانيين لتنفيذ سياستهم الاستعمارية في السودان .

4- أصرار محمد عثمان بتمسكه بموقف كان معتمداً على ثقته في مساندة الوزارة الوفدية له المتمثلة بمصطفى النحاس الذي كان على أطلاع وبقيت بقدره محمد عثمان في أدارة المفاوضات بالطريقة التي يرغب بها .

قائمة الهوامش:

([1]) حزب سياسي مصري، تعود فكرة تشكيله بعد اعلان هدنة انتهاء الحرب العالمية الاولى في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1918، وظهور فكرة ارسال وفد الى مؤتمر الصلح المقرر عقده في باريس عام 1919 بعد اعلان الرئيس ولسن مبدأ حق تقرير المصير، وبعد اعلان الهدنة بيومين كلف سعد زغلول مع عبد العزيز فهمي وعلي شعراوي لمقابلة المندوب السامي البريطاني طالبين السماح لهم بالسفر لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح، وبذلك الف الوفد المصري عام 1918. للمزيد ينظر عادل حسن دفار الفرطوسي، الحركة الوطنية في مصر (1922-1936)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006، ص14-15.

([2]) حصل الوفد على (218) مقعد من أصل (319) مقعد، بينما حصل السعديون على (28) مقعد والأحرار الدستوريون (26) مقعداً والحزب الوطني (6) مقاعد بينما حصل المستقلون على (30) مقعد. للمزيد من التفاصيل ينظر: جمال فيصل المحمدي، كيف جرت الانتخابات في مصر للدورتين التاسعة والعاشرة (1945-1950)، مجلة (جامعة الانبار للعلوم الانسانية)، العدد الرابع، كانون الثاني، 2007، ص247؛ احمد حمروش، مصر والعسكريون، ج1، ط3، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1983، ص143.

([3]) محمد عبد الحميد احمد الحناوي، معركة الجلاء ووحدة وادي النيل (1945و 1954)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1968، ص329 .

([4]) آخر ملوك مصر، ولد في 11 شباط (فبراير) عام 1920، أرسل والده الى بريطانيا لتعليم العلوم العسكرية، عاد بعد وفاة ابيه الى مصر عام 1936، ونودي به ملكاً على مصر، ونظراً لعدم بلوغه سن الرشد تم تأليف مجلس وصايا لأدارة شؤون الدولة برئاسة مصطفى النحاس، وما ان بلغ السنة الثامنة عشر عام 1927تولى عرش الحكم في مصر، كان على خلاف مع حزب الوفد، وفي 26 تموز (يوليو) عام 1952 أصدر تنظيم الضباط الاحرار أنذاراً للملك فاروق مفاده التنازل عن العرش وضرورةمغادرة البلاد، فغادر الملك فاروق على اليخت الملكي متوجهاً الى ايطاليا، وفي 7 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1952 تم الغاء النظام الملكي. للمزيد ينظر: طاهر الحناوي ، فاروق الاول، دار الهلال، القاهرة، 1936، ص238؛ محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، ج1، القاهرة، 1965، ص1264 .

([5]) سياسي مصري، ولد في القاهرة عام 1836، تخرج من مدرسة الحقوق عام 1900، أنظم الى حزب الوفد عام 1919، نفي مع سعد زغلول الى جزيرة سيثيل عام 1921، عين وزيراً للمواصلات عام 1924، تولى رئاسة الوفد بعد وفاة سعد زغلول، ألف وزارته الاولى عام 1930، ثم تولى الوزارة مرات عدة من عام (1936-1938) (1942-1944) ، (1950-1952)، توفي عام 1956. للمزيد ينظر: رفعت السيد، مصطفى النحاس السياسي الزعيم والمناضل، مجلة الطليعة (القاهرة)، العدد 39، السنة الحادية عشر، 1975، ص120 .

([6]) رشح النحاس محمد عثمان لتولي منصب وزير الخارجية لثقته فيه، واخلاصه الشديد له، وملازمته للنحاس منذ عام 1925 بعد أن عمل محامي تحت التمرين في مكتب النحاس، واصبح فيما بعد مديراً لمكتب النحاس، وقد

اقترب من العمل في السياسة الخارجية منذ ان عُين وكيلاً لوزارة الخارجية بدرجة مفوض من الدرجة الاولى بعد أحالة محمد شرارة على التقاعد عام 1943. المصدر نفسه، ص330.

([7]) ولد عام 1906، وينتمي الى اسرة تعد واحدة من اكبر الاسر المالكة للاراضي الزراعية في مصر، أكمل دراسته الجامعية في كلية الحقوق من جامعة فؤاد الاول (القاهرة) ،عمل محامياً ووكيلاً للنائب العام، أنضم الى حزب الوفد عام 1935 وأصبح نائباً عام 1936، تقلد عدة مناصب وزارية، أصبح في عام 1948 سكرتيراً عاماً لحزب الوفد والذي جعله أقوى رجل في الجناح اليميني بعد مصطفى النحاس. للمزيد ينظر رول مايلر، الدراسات التاريخية المعاصرة عن فترة (1936-1952)، ترجمة : احمد صادق سعد، القاهرة، 1985، ص80 .

([8]) سياسي مصري ولد في طنطا عام 1902، اكمل الدراسة الابتدائية في مدارس بنها عام 1908، ثم انتقل الى القاهرة لاكمال دراسته الثانوية في مدارس الخديوي عام 1916، ساهم مع الطلبة في ثورة عام 1919في مصر في توزيع الكراكيس السياسية التي تدعو الى مقارعة الاستعمار البريطاني، اكمل دراسته الحقوق في جامعة الملك فؤاد الاول، تولى حقيبة وزارة الخارجية المصرية عام 1950، ساهم في المفاوضات المصرية البريطانية (1950-1951)، أتهم في تورطه للاطاحة بحكم جمال عبد الناصر وحكم عليه 15 سنة سجناً مؤبداً ، توفي عام 1991. للمزيد ينظر: سامي ود الله ادم، دراسة مقارنة في التاريخ والدبلوماسية السودانية - المصرية المعاصرة حتى عام 1952، السودان، 1998، ص24.

([9]) كان الملك فاروق على علم بان حكومة الوفد تعتزم الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لاعادة النظر في معاهدة 1936 وعقد أتفاق جديد معها يهدف الى اخراج بريطانيا من مصر، في الوقت الذي كان القصر يرغب من أن يتولى الخارجية من يحقق الولاء للملك ولبريطانيا. للمزيد ينظر :

F.O.141/1387,NO.59 Britsh Embassy to foreign office London, 1.st. August, 1950,p-3.

([10]) تم ابتعاث محمد عثمان الى باريس لاكمال دراسته العليا في كلية الحقوق بجامعة السوربون في كانون الاول (ديسمبر) عام 1925، لم تكن دراسته تشغله عن متابعة نشاطه السياسي، فقد أنضم الى الجمعية الوطنية المصرية في باريس وأنتقد وزار محمد محمود الرامية الى تعطيل الحياة النيابية في مصر، وبسبب تزايد النشاط السياسي لمحمد عثمان أعربت الحكومة الفرنسية للحكومة المصرية عن انزعاجها من النشاط السياسي المتزايد لمحمد عثمان، لذا قررت الحكومة المصرية استصدار قراراً بفصل محمد عثمان من البعثة الدراسية لنشاطه السياسي وحرمانه من اكمال دراسته العليا. للمزيد ينظر جريدة كوكب الشرق، (القاهرة)، العدد 1894، 11 آب (أغسطس) 1931 .

([11]) جمهورية مصر العربية، القضية المصرية (1882-1954)، المطبعة الاميرية، القاهرة، 1955، ص588.

([12]) د.ك.و، وثائق البلاط الملكي، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة بتاريخ 10 آذار 1950 ، الملفة المرقمة 311/2668، وثيقة رقم 21، ص48 .

(13) ظاهر محمد صكر الحسناوي، مصر في الاستراتيجية الامريكية (1945-1952)، مركز جهاد الليبيين للدراسات التأريخية، ليبيا، 1999، ص173.

(14) بدأ حياته السياسية في مصر عام 1928 عندما عين سكرتير أول بدار المندوب السامي، وفي عام 1934 نقل للعمل في وزارة الخارجية البريطانية ثم وزيراً مفوضاً باسبانيا أبان الحرب الأهلية فيها، ثم عمل وزيراً مفوضاً في بلغراد عام 1946وسفيراً في مصر عام 1950. للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط4، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص75.

(15) هدى جمال عبد الناصر، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية (1936-1952)، دار المستقبل العربي، 1987، ص265.

(16) أحمد حمروش، المصدر السابق، ص150.

(17) د.ك.و، وثائق البلاط الملكي، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة بتاريخ 3 حزيران 1950، الملفة المرقمة 311/2676، وثيقة رقم 3، ص62 .

(18) جمهورية مصر العربية، المصدر السابق، ص602-610 .

(19) علي ابراهيم عبده، مصر وأفريقيا في العصر الحديث، د.م، 1962، ص74 .

(20) محمد عبد الحميد الحناوي، المصدر السابق، ص254 .

(21) جمهورية مصر العربية، المصدر السابق، ص626 .

(22) المصدر نفسه، ص627 .

(23) سيرانيان، مصر ونضالها من اجل الاستقلال (1945-1952)، القاهرة، د.ت، ص37 .

(24) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر (1945-1952)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972 ، ص334 .

(25) المصدر نفسه، ص335 .

(26) جمهورية مصر العربية، المصدر السابق، ص651-652 .

(27) طارق البشري، المصدر السابق، ص335 .

(28) جريدة المقطم، (القاهرة)، العدد 19161، 22 تشرين الثاني(نوفمبر) 1950 .

(29) جريدة المقطم، (القاهرة)، العدد 19161، 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1950 .

(30) لطيفة محمد سالم، الصحافة والحركة الوطنية المصرية (1945-1952)، من ملفات الخارجية البريطانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987، ص84 .

(31) جريدة الاهرام ، (القاهرة)، العدد 23395، 22 تشرين الثاني(نوفمبر) 1950، ص1 .

(32) محمد مصطفى صفوت، أنكلترا وقناة السويس (1854-1952)، القاهرة، 1956، ص183.

(33) احمد عبد الرحيم مصطفى، شخصيات وأحداث مصرية، دار الهلال، القاهرة، 1993، ص225 .

(34) فادية سراج الدين، التحرر الوطني والقضية المصرية في المرحلة الأخيرة (1950-1954)، مطابع عين شمس، القاهرة، 1995، ص72.

(35) محمد عثمان، المباحثات المصرية- البريطانية (1950-1951)، القاهرة، 1990، ص125.

(36) المصدر نفسه .

(37) فادية سراج الدين ، المصدر السابق، ص450 .

(38) ولد محمد ميرزا مصدق عام 1882 من اسرة تمتد بالنسب الى سلالة القاجاريين التي حكمت ايران على مدى قرن وربع القرن، وعند بلوغة (24)عام انتخب نائبا عن اصفهان في البرلمان الايراني عام 1906، بعدها سافر الى فرنسا للدراسة، ومن ثم سويسرا حيث قدم اطروحة الدكتوراه عن القانون الدولي، بعدها شغل منصب وزير المالية في حكومة احمد قوام السلطنة عام 1921، بعدها اصبح وزيرا للخارجية في حكومة مشير الدولة 1923، ثم اعيد انتخابه نائبا للبرلمان وصوت ضد انتخاب رضا خان شاه على ايران عام 1935، انتخب رئيسا للوزراء باغلبية الاصوات في 28 نيسان 1951، وبعد يومين فقط من استلامه السلطة قام بتأميم النفط الايراني وخلع الشاه، وكانت ضربة كبيرة لمصالح بريطانيا وامريكا اللتان تعاونتا ضده بعملية عسكرية مشتركة سميت بعملية اجاكس في 19 اب 1953، حيث اعيد الشاه الى الحكم مرة ثانية، واعتقل مصدق بعدها وسجن لمدة ثلاثة سنوات في سجن انفرادي، ومن ثم اقامة جبرية لمدى الحياة في قرية احمد آباد حتى وفاته عام 1967. للمزيد ينظر: ثامر مكي علي الشمري، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في ايران، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الاداب ، جامعة بغداد، 2008 ؛ رشيق حسن زكي، عودة الى ذكرى مصدق، مجلة البترول، القاهرة، السنة الخامسة، العدد الثاني، 1967، ص32-39.

(39) محمد حسين هيكل، سقوط نظام، لماذا كانت ثورة يوليو 1952 لازمة، دار الشروق، بيروت، 2003، ص343 .

(40) لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية في مصر (1936-1952)، القاهرة، 2001، ص444 .

(41) جلال يحيى و خالد نعيم ، المجمل في التاريخ العربي الحديث، ط2، القاهرة، 1948، ص507.

(42) عصمت عبد المجيد، زمن الأنكسار والأنتصار، مذكرات ديبلوماسي عربي عن احداث مصرية وعربية ودولية، دار النهار ، بيروت، 1998، ص38.

(43) جريدة البلاغ ،(القاهرة)، العدد 8980، 13 كانون الثاني(يناير) 1951 .

(44) ولد محمد نجيب يوسف في ناحية ساقية أبو معلا القريبة من الخرطوم بالسودان عام 1902، سافر مع ابيه الى مصر للحصول على شهادة الابتدائية من مصر من أحد المدارس في اسوان عام 1914، التحق فيما بعد الى المدرسة الحربية وتخرج برتبة ملازم، والى جانب عمله العسكري استطاع تعلم ثلاثة لغات اجنبية الانكليزية والالمانية والفرنسية، والحصول على شهادة اركان حرب عام 1938، ولبراعته العسكرية في تحقيق انتصار في معركة أشدود ضد العدوان الاسرائيلي عام 1948 منحه الملك فاروق قلادة الملك فؤاد الاول في 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948 وحصل على ترقية عسكرية فاصبح برتبة اللواء الركن، وتولى رئاسة الوزراء عام 1952 بموجب

قرار مجلس قيادة الثورة المتخذ بالاجماع، فاصبح اول عسكري يتولى رئاسة الوزراء في تاريخ مصر بعد احمد عرابي. للمزيد من التفاصيل ينظر محمد نجيب، مصير مصر، ترجمة مكتب بغداد للدعاية والاعلان، بغداد، 1955؛ وفاء خالد خلف، محمد نجيب ودوره السياسي والعسكري في مصر حتى عام 1954، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006، ص3-9 .

([45]) عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو 1952، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1989، ص79 .

([46]) شملت اللجنة ثلاثة أعضاء من لجنة دستور عام 1923 وهم علي ماهر ومحمد علي علوبه وعلي المنذلاوي، واربعة من الوفدين وهم عبد السلام فهمي جمعة وعلي زكي العرابي و محمد صلاح الدين عثمان، واثنان من السعديين وثلاثة من الاخوان المسلمين وثلاثة من الحزب الوطني واثنين من الوطني الجديد واثنين من الدستوريين وثلاثة من رؤساء القضاة وثلاثة من رجال الجيش المتقاعدين وثلاثة من اساتذة القانون الدستوري . للمزيد ينظر: وحيد رأفت، فصول من ثورة 23 يوليو 1952، دار الشروق، القاهرة، 1978، ص53 .

([47]) وحيد رأفت، المصدر السابق، ص53 .

([48]) جريدة الاهرام ، (القاهرة)، العدد 24303، 30 ايار(مايو)1953 .

([49]) رولا بسام عبد الرزاق، التطورات السياسية والاقتصادية في مصر (1952-1970)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2001، ص14 .

([50]) تمام همام، نظام برلماني ودستور انتخابي، مجلة (روز اليوسف)، القاهرة، العدد 1336، 18كانون الثاني (يناير) 1953، ص7 .

([51]) جريدة الاهرام، (القاهرة) ، العدد 24303، 30 ايار(مايو) 1953 .

([52]) المصدر نفسه .

([53]) جريدة الاهرام،(القاهرة) ، العدد 24313، 9 آيار(مايو) 1953 .

([54]) جريدة المصري، (القاهرة) ، العدد 5863، 3 آذار(مارس) 1954 .

([55]) المصدر نفسه .

([56]) المصدر نفسه .

([57]) جريدة المصري،(القاهرة) ، العدد 5863، 3 اذار (مارس) 1954.

([58]) عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو 1952، ص145-146.

([59]) تم حل جميع الاحزاب المصرية عدا حزب الاخوان المسلمين بموجب قانون تنظيم الاحزاب الصادر في 18 كانون الثاني(يناير)عام 1953 ومصادرة جميع اموالها، اذ نص القانون انه على من يرغب في تكوين حزب سياسي ان يحيط وزير الداخلية بكتاب مشفوع ببيان عن نظام الحزب واعضائه المؤسسيين وموارده المالية، واعطى لوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين اي حزب، وفي الوقت نفسه ألزم القانون الاحزاب بايداع اموالها في البنوك. للمزيد من التفاصيل ينظر عبد اللطيف البغدادي، مذكرات ، بيروت، 1977، ص71.

([60]) جريدة المصري، (القاهرة) ، العدد 5866، 26 آذار(مارس) 1954.

([61]) شهدت مصر صراعاً داخلياً بين محمد نجيب رئيس الجمهورية وبين جمال عبد الناصر رئيس الوزراء، فكان محمد نجيب قد تسربت الى نفسه شكوك من تصرفات جمال عبد الناصر الذي حاول من الاستمرار في عمله التنظيمي (تنظيم ضباط الاحرار) داخل الجيش مما دفع محمد عثمان الى تحذيره من خطورة ذلك على الجيش ومستقبله، بل وصل الحال الى اعتراف محمد صلاح الدين عثمان بان تعيين عبد الحكيم عامر قائداً للجيش كان جمال عبد الناصر يمثل القوة الرئيسة التي وقفت وراء قرار التعيين، الهدف منه أن تصبح لجمال عبد الناصر السيطرة السياسية دون باقي أعضاء المجلس الآخرين عن طريق مساندة الجيش له، ومما زاد الخلاف بينهما أن حاول جمال عبد الناصر الظهور على انه الرجل القوي في مجلس قيادة الثورة، ولم يتوانى جمال عبد الناصر في سلوكه اليومي في اثبات هذا المعنى، لدرجة انه كان يدعو مجلس قيادة الثورة الى الانعقاد في غياب محمد نجيب، فتؤخذ القرارات وتعلن في وسائل الاعلام، بالمقابل بدأ محمد نجيب يدلي ببعض التصريحات في موضوعات لم يكن المجلس قد تناولها بالمناقشة، ووصل الحال بجمال عبد الناصر الى تعيين زكريا محي الدين وزيراً للداخلية وجمال سالم وزيراً للمواصلات ووصل الحال الى رفض الوزيرين الى اداء اليمين الدستوري أمام محمد نجيب رئيس الجمهورية وزادت حدة الخلافات عندما قرر محمد نجيب السماح بالاحزاب السياسية بالظهور به مسرح الاحداث السياسية والافراج عن السجناء السياسيين ومنهم جماعة الاخوان المسلمين، وعندما صدر قانون حل الاحزاب السياسية لم يتم شمل الاخوان المسلمون بذلك القرار مما أزعج جمال عبد الناصر، وخلاصة القول أن هذه الخلافات أنتجت جماعتين، محمد نجيب وجماعته في جبهة وجمال عبد الناصر في الجنب الآخر. للمزيد ينظر د.ك.و، وثائق البلاط الملكي، تقرير السفارة العراقية في القاهرة، الكتـــــاب المرقم س/113/34 في 18 كانـــــــون الثاني 1954، الملفة المرقمة 331/2675 وثيقة رقم 6، ص6؛ أيغور بيلياييف وأفغيني بريماكوف، مصر في عهد عبد الناصر، ترجمة عبد الرحمن الخميسي، بيروت، 1975، ص31-33.

([62]) د.ك.و، وثائق البلاط الملكي، رقم الملف 311/2676، تقرير السفارة العراقية في القاهرة، الكتاب المرقم س/124/67 في 6 نيسان 1954، ، الملفة المرقمة 331/2678 ، وثيقة رقم 66، ص133.

([63]) شمل قرار الحرمان الى جانب محمد عثمان كلا من (علي زكي العرابي، عبد الرزاق السنهودي، عبد السلام فهمي، مكرم عبيد و محمود غالب). عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص151.

([64]) المصدر نفسه.

([65]) احمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو " مجتمع عبد الناصر"، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، 1975، ص107.

([66]) المصدر نفسة.

([67])جمهورية مصر العربية، المركز القومي للدراسات القضائية، قرار اعتقال محمد عثمان بتاريخ 26 أبريل 1957، القاهرة، 1984، ص306.

([68]) بلغ عدد أفراد المؤامرة (13) متهماً، ووكان ترتيب محمد عثمان (الخامس) في قائمة المتهمين وهم كلاً من أحمد عاطف، حسن عبد المجيد، محمد أمين فوزي، عبد الحميد الاسلامبولي، محمد صلاح الدين عثمان، عبد الفتاح

حسن، حسن عبد الغفار زكي، محمد حلمي، احمد فهيم، غانم عبد المتعال، احمد فتحي، محمد عبد الله السوادي، احمد عبد العزيز السقا. المصدر نفسه، ص475.

([69]) جمهورية مصر العربية، المصدر السابق، ص475 .

([70]) قضى محمد عثمان عاماً واحد من مدة محكوميته داخل السجن إذ تم الافراج عنه لأسباب صحية، وقرر السفر الى خارج مصر، فاختار تونس للاقامة فيها، بترحيب من الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة واكراماً لدوره السياسي تم تسمية شارع في تونس بأسمه، وبعد ذلك قرر العودة الى مصر بعد إن سمح الرئيس أنور السادات رئيس الجمهورية بعودة كل السياسيين المصريين المهاجرين خارج البلد، فعاد الى مصر عام 1974. ينظر جريدة الوفد، (القاهرة) ، العدد 1233، 9 شباط(فبراير) 1991.

المصادر باللغة العربية:

اولاً: الوثائق غير المنشورة

1-د.ك.و، وثائق البلاط الملكي، رقم الملف 311/2668، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة 134 في 10 آذار 1950.

2-د.ك.و، وثائق البلاط الملكي، رقم الملف 311/2676، تقرير السفارة العراقية في القاهرة 427 في 3 حزيران 1950.

3-د.ك.و، وثائق البلاط الملكي، رقم الملف 311/2678، تقريرالسفارة العراقية في القاهرة س/124/67 في 6 نيسان 1954.

ثانياً: وثائق وزارة الخارجية البريطانية

1- F.O. 141/1387 .No.59.Britsh Embassy to foreign office, London, 1.st August, 1950,p.3.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1- ثامر مكي علي الشمري، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في ايران، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الاداب ، جامعة بغداد، 2008 .

2- رولا بسام عبد الرزاق، التطورات السياسية والاقتصادية في مصر (1952-1970)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2001.

3- عادل حسن دفار الفرطوسي، الحركة الوطنية في مصر (1922-1936)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006.

4- وفاء خالد خلف، محمد نجيب ودوره السياسي والعسكري في مصر حتى عام 1954، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006.

رابعاً: المصادر العربية والمعربة

1- احمد حمروش، مصر والعسكريون، ج1، ط3، مكتبة مدبولي ، القاهرة، 1983.
2- احمد عبد الرحيم مصطفى، شخصيات واحداث مصرية، دار الهلال، القاهرة، 1993.
3- جلال يحيى وخالد نعيم، المجمل في التاريخ العربي الحديث، ط2، القاهرة، 1948.
4- جمهورية مصر العربية، القضية المصرية (1882-1954)، المطبعة الاميرية، القاهرة، 1955.
5- طارق البشري، الحركة السياسية في مصر (1945-1952)، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 1972.
6- طاهر الحناوي ، فاروق الاول، دار الهلال، القاهرة، 1936.
7- ظاهر محمد صكر الحسناوي، مصر في الاستراتيجية الامريكية (1945-1952)، مركز جهاد الليبيين للدراسات التأريخية، ليبيا، 1999.
8- عاصم محروس عبد المطلب، دور الطلبة في ثورة 1919 (1919-1922)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990.
9- عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو 1952، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1989.
10- عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية (1921-1927)، ج1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951.
11- عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية المصرية (1918-1936)، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1968.
12- عصمت عبد الحميد، زمن الانكسار والانتصار، مذكرات ديبلوماسي عربي عن أحداث مصرية وعربية ودولية، دار النهار، بيروت، 1988.
13- علي ابراهيم عبد مصر وافريقيا في العصر الحديث، د.م، 1962.
14- فادية سراج الدين، التحرر الوطني والقضية المصرية في المرحلة الأخيرة (1950 -1954)، مطابع عين شمس، القاهرة، 1995.
15- لطيفة محمد سالم، الصحافة والحركة الوطنية المصرية (1945-1952) من ملفات الخارجية البريطانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987.
16- لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية في مصر (1936-1952)، القاهرة، 2001.
17- محمد حسين هيكل، سقوط نظام، لماذا كانت ثورة يوليو 1952، دار الشروق، بيروت، 2003.
18- محمد عثمان، المباحثات المصرية البريطانية (1950-1951)، القاهرة، 1990.
19- محمد مصطفى صفوت، انكلترا وقناة السويس (1854-1952)، القاهرة، 1956.
20- محمد نجيب، مصير مصر، ترجمة: مكتب بغداد للدعاية والاعلان، بغداد، 1955.
21- هدى جمال عبد الناصر، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية (1936-1952)، دار المستقبل العربي، 1987.
22- وحيد رأفت، فصول من ثورة 23 يوليو 1952، دار الشروق، القاهرة، 1978.

خامساً: المذكرات
1- محمد عثمان، مذكرات وطني مصر مع القرن العشرين، ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001.
2- محمد حسين هيكل، مذكرات السياسة المصرية (1912-1937)، ج1، القاهرة، 1951.
3- عبد اللطيف البغدادي، مذكرات، بيروت، 1977.
سادساً : الموسوعات
1- محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، ج1، القاهرة، 1965 .
سابعاً : الصحف .
1- جريدة كوكبة الشرق، (القاهرة)، العدد 1894، 11 آب (أغسطس) 1931 .
ثامنا . الدوريات .
1- رشيق حسن زكي، عودة الى ذكرى مصدق، مجلة البترول(القاهرة) ، السنة الخامسة، العدد الثاني، 1967.
2- رفعت السيد، مصطفى النحاس السياسي الزعيم والمناضل، مجلة الطليعة (القاهرة)، العدد 39، السنة الحادية عشر، 1975 .

Sources:
First: Unpublished documents
1- KDW, Royal Court Documents, File No. 2668/311, Report of the Iraqi Commission in Cairo 134 on March 10, 1950.
2- KDW, Royal Court Documents, File Number 2676/311, Report of the Iraqi Embassy in Cairo 427 on June 3, 1950.
3- KDW, Royal Court Documents, File No. 311/2678, Report of the Iraqi Embassy in Cairo Q / 67/124 of April 6, 1954.
Second: British Foreign Office documents
1- F.O. 141/1387. No.59.Britsh Embassy to foreign office, London, 1.st August, 1950, p. 3.
Third: University theses and dissertations
1- Thamer Makki Ali Al-Shammari, Muhammad Mosaddegh, his life and political role in Iran, an unpublished master's thesis in modern and contemporary history, College of Arts, University of Baghdad, 2008.
2- Rola Bassam Abdel-Razzaq, Political and Economic Developments in Egypt (1952-1970), an unpublished master's thesis, College of Education for Girls, University of Baghdad, 2001.
.

3- Adel Hassan Dafar Al-Fartousi, The National Movement in Egypt (1922-1936), an unpublished master's thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2006.
4- Wafaa Khaled Khalaf, Muhammad Naguib and his political and military role in Egypt until 1954, an unpublished master's thesis, College of Education, Al-Mustansiriya University, 2006.
Fourth: Arab and Arabized sources
1- Ahmed Hamroush, Egypt and the Military, C1, 3rd floor, Madbouly Library, Cairo, 1983.
2- Ahmed Abdel-Rahim Mustafa, Egyptian personalities and events, Dar Al-Hilal, Cairo, 1993.
3- Jalal Yahya and Khaled Naeem, The Whole in Modern Arab History, 2nd Edition, Cairo, 1948.
4- The Arab Republic of Egypt, The Egyptian Question (1882-1954), The Amiri Press, Cairo, 1955.
5- Tariq Al-Bishri, The Political Movement in Egypt (1945-1952), The Egyptian General Book Authority, Cairo, 1972.
6- Taher Al-Hennawi, Farouk Al-Awal, Dar Al-Hilal, Cairo, 1936.
7- Zahir Muhammad Sakr al-Hasnawi, Egypt in American Strategy (1945-1952), Libyan Jihad Center for Historical Studies, Libya, 1999.
8- Asem Mahrous Abd al-Muttalib, The Role of Students in the 1919 Revolution (1919-1922), The Egyptian General Book Organization, Cairo, 1990.
9- Abd al-Rahman al-Rafi'i, The Revolution of July 23, 1952, 2nd Edition, Dar al-Maarif, Cairo, 1989.
10- Abd al-Rahman al-Rafi'i, In the Aftermath of the Egyptian Revolution (1921-1927), Part 1, The Egyptian Renaissance Library, Cairo, 1951.
11- Abdel Azim Ramadan, The Evolution of the Egyptian National Movement (1918-1936), The Arab Book House, Cairo, 1968.
12- Ismat Abdel-Hamid, A Time of Refraction and Victory, Memoirs of an Arab Diplomat on Egyptian, Arab and International Events, Dar An-Nahar, Beirut, 1988.
13- Ali Ibrahim Abd, Egypt and Africa in the modern era, Dr. M., 1962.

14- Fadia Serageldin, National Liberation and the Egyptian Question in the Final Stage (1950-1954), Ain Shams Press, Cairo, 1995.
15- Latifa Muhammad Salem, The Press and the Egyptian National Movement (1945-1952) from the files of the British Foreign Office, Egyptian General Book Authority, 1987.
16- Latifa Muhammad Salem, Farouk and the Fall of the Monarchy in Egypt (1936-1952), Cairo, 2001.
17- Muhammad Hussein Heikal, The Fall of the Regime, Why Was the July Revolution 1952, Dar Al-Shorouk, Beirut, 2003.
18- Mohamed Othman, The Egyptian-British discussions (1950-1951), Cairo, 1990.
19- Muhammad Mustafa Safwat, England and the Suez Canal (1854-1952), Cairo, 1956.
20- Muhammad Naguib, The Fate of Egypt, translation: Baghdad Office for Advertising, Baghdad, 1955.
21- Hoda Gamal Abdel Nasser, The British Vision of the National Movement (1936-1952), Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, 1987.
22- Wahid Raafat, Chapters of the Revolution of July 23, 1952, Dar Al-Shorouk, Cairo, 1978.

Fifth: the notes

1- Mohamed Othman, Memoirs of My Country, Egypt with the Twentieth Century, i, The General Egyptian Book Authority, Cairo, 2001.
2- Muhammad Hussein Heikal, Memoirs of Egyptian Politics (1912-1937), Part 1, Cairo, 1951.
3- Abdul-Latif Al-Baghdadi, Memoirs, Beirut, 1977.

Sixth: Encyclopedias

1- Muhammad Shafiq Ghorbal, The Facilitated Arabic Encyclopedia, C1, Cairo, 1965.

Seventh: Newspapers.

1- Al-Sharq constellation newspaper, (Cairo), No. 1894, August 11, 1931.

Viii. Patrols.

-1Rashiq Hassan Zaki, Return to the Memory of Mossadegh, Petroleum Magazine, Cairo, Fifth Year, Number Two, 1967.

-2Rifat Al-Sayed, Mustafa Al-Nahhas, the political leader and fighter, Al-Tali'a Magazine (Cairo), Issue 39, Eleventh Year, 1975.

Political negotiating activity with Britain and the constitutional contributions of Muhammad Othman and his position after the Egyptian revolution 1950-1957

Assis. Prof. Dr. Sarmad Akidi Fathi
Iraqi University / College of Education / Department of History

Abstract:

Political negotiations took place between Egypt and Britain for more than a year and a half (March 1950 - July 1951), during which the role of Muhammad Salahuddin Othman clearly emerged in these negotiations as the Egyptian Foreign Minister and a representative of the Egyptian side in the negotiation, which adhered to the principle of the unity of the Nile Valley and the British evacuation from Egypt The length of the negotiations, and as his legal efforts to reformulate the 1953 constitution in Egypt emerged, he must be assigned to be a member of the Constitution Evaluation Committee.

Keyword: Negotiating activity, Britain, constitutional, Muhammad Salah, Egyptian revolution